دور المصارف التجارية في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة من (2000 – 2013)

■ /د.عطية ميلاد الجبيرى
قسم التمويل والمصارف / كلية الاقتصاد / جامعة طرابلس

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تقييم الوضع الحالي للمصارف التجارية بالاعتماد على بعض المؤشرات المالية المتعارف عليها في تقييم المصارف بالإضافة إلى دراسة أثر التغير في الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية على التغير في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 2000-2013 . وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي فضلا عن استخدام المنهج الكمي لتحليل العلاقة بين المتغيرين للتأكد من صحة فروض الدراسة، وذلك باستخدام بيانات سلسة زمنية ممتدة من 1995 - 2013. وذلك باستخدام برنامج Views-E، وقد أوضحت النتائج القياسية ثبوت صحة الفرضية العدمية مما يعني أنة لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائيا لمتغير الائتمان المصرفي على التنمية الاقتصادية في ليبيا، واختتمت الورقة بمجموعة من التوصيات يمكن الاستفادة منها في دور المصارف التجارية في تنمية الاقتصاد الليبي.

مقدمة

تعد المصارف التجارية في أي مجتمع اقتصادي شريكاً مهماً في التطوّر والنمو والتنمية، من خلال توفيرها للسيولة اللازمة، ودعمها للمشروعات الإنمائية والتجارية والاقتصادية، إضافة إلى تقديمها لقروض تخدم أهداف شرائح المجتمع الاقتصادي والتجاري، أو الاستهلاكي، كما أنها تعد إحدى أهم مؤسسات الجهاز المصرفي وعادة ما تصنف بمؤسسات قبول الودائع، وعلى العموم فإن وجود نظام مصرفي يمكن الاعتماد عليه لا يزال مطلباً ملحاً وحيوياً بسبب أهمية الدور الذي يلعبه في مجالات الوساطة المالية ، وتحويل الاستحقاقات ، وتسوية المدفوعات وتخصيص الائتمان. ومن المتعارف

عليه أن دور النظام المصرفي في أي اقتصاد هو توفير ميكانيكية لتحويل مدخرات الجمهور إلى استثمارات في الآلات والمعدات والأبنية والبنية التحتية والبضائع والخدمات، حيث تقدم هذه الميكانيكية الفرصة للاقتصاد القومي للنمو ، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان الذي هو الهدف الأسمى لأية سياسة اقتصادية، ولهذا اعتبرت الأنظمة المصرفية من أهم اختراعات المجتمعات الحديثة ، وذلك للدور الأساسي الذي تلعبه في الوساطة بين أماكن الفائض والعجز في الاقتصاد القومي وتسهيل عمليات الدفع وخزن القيمة الشرائية للنقود على شكل أصول مختلفة وتوفير الحماية من المخاطر من خلال أدوات متعددة.

وفى هذا السياق ، ومنذ عام 1999 بدأ مصرف ليبيا المركزي استراتيجيه إعادة هيكلة وتطوير وتحديث القطاع المصرفي في ليبيا والتي تهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمات إلى مستوى المصارف العالمية، لتحقيق رؤية المصرف المركزي والتوجهات السياسية والاقتصادية التي بدأت منذ صدور حزمة من القوانين التي تركز جميعها على تحقيق هذه الأهداف ومنها القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، حيث تضمنت السياسات الجديدة إعادة هيكلة المصارف التجارية ووضع برنامج شامل لتحديث وتحسين الأداء الحالي لهذه المصارف لتحقق النجاحات في سوق أكثر تحررا وتنافسية . إن المتتبع للمصارف التجارية يدرك بأن هذه المصارف تواجه تحديات كبيرة لمواكبة هذه المرحلة خاصة بعد أن بدأ فعلا الانفتاح التدريجي للقطاع المصرفي أمام المؤسسات الدولية ودخول شركاء جدد مثل المصرف الأوروبي (BNP Paribas) الفائز كشريك استراتيجي لمصرف الصحاري في عام2007، والبنك العربي في الأردن الفائز كشريك لمصرف الوحدة مما تجعلها مطالبة بمواكبة الحداثة والتطور والمنافسة في الصناعة المصرفية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتحليل وتقييم واقع المصارف التجارية في ليبيا ومعرفة دورها في تنمية الاقتصاد الليبي والخروج بتوصيات للوقوف على الصعوبات التي تواجهها ومعالجتها، ووضع الحلول المناسبة لها .

مشكلة البحث:

المصارف التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة تحتفظ بالودائع وتمنح القروض بالإضافة إلى تقديم خدمات أخرى. وتحقق هذه المصارف عائداً مجزياً نظير عملية الوساطة، والمصارف كغيرها من المؤسسات تحتاج إلى توافر بيئة مناسبة للعمل في الاقتصاد، أي ينبغي توافر الظروف التي تمكنها من القيام بعملها بكفاءة وفاعلية، إن المتتبع للتطور التاريخي للمصارف التجارية في ليبيا يلاحظ أنها مرت بتغيرات كثيرة خلال العقود الماضية من حيث الملكية، والحجم، والإدارة، ففي بداية الخمسينات من

القرن العشرين كانت المصارف العاملة في البلاد تمثل فروعا لمصارف أجنبية حيث أنشىء أول مصرف تجارى في عام 1956، وتم صدور قانون المصارف في سنة 1963، ثم ظهرت فكرة تليبب المصارف وجعلها شركات ليبية يملك فيها الليبيون أغلبية رأس المال، وبذلك تكونت مصارف جديدة ويملك الليبيون فيها 51 ٪. وبعد هذه الفترة تم تليبب بقية المصارف، وتأميم الحصص الأجنبية فيها كما تم دمج بعضها في مصارف أخرى، حيث ظهرت خمسة مصارف تجارية رئيسية جديدة، وفى بداية التسعينات من القرن العشرين، وبعد صدور قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993 ثم تبعه القانون رقم (2) لسنة 2005 الذي سمح للقطاع الخاص بان يؤسس ويدير مصارف تجارية كما سمح بدخول فروع لمصارف أجنبية للعمل في البلاد، وعلى هذا الأساس تنحصر مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي. **ما هو واقع المصارف التجارية في ليبيا؟ وما هو دورها في تنمية الاقتصاد الليبي ؟**

فرضية البحث:

1. بالرغم من سرعة وتيرة الإصلاح في ليبيا إلا أن مؤشرات المصارف التجارية مازالت متدنية مما انعكس سلبا على دورها في تنمية الاقتصاد الوطني.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الائتمان المصرفي والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة إلى تقييم الوضع الحالي للمصارف التجارية في ليبيا، ومحاولة معرفة مساهمة هذه المصارف في التنمية الاقتصادية من خلال دورها في حشد المدخرات و توظيفها ومنح القروض للأنشطة الاقتصادية المختلفة. وذلك للوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه النظام المصرفي الليبي في تحقيق التنمية الاقتصادية. للخروج بتوصيات لمعالجة أوجه القصور في دور هذه المصارف.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الورقة في تناولها مسالة اقتصادية مهمة وهى دور المصارف التجارية في تنمية الاقتصاد الليبي، وذلك من أجل المساهمة في وضع إستراتيجية إعادة هيكلة هذه المصارف وإيجاد البيئة المناسبة لها حتى تقوم بدورها التنموي في الاقتصاد الوطني.

منهجية البحث:

لغرض تحقيق هدف البحث ودراسة فرضياته، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجزء الأول من هذه الدراسة ، من خلال تحليل البيانات التي تم تجميعها عن المصارف التجارية خلال الفترة من (2000- 2013) وقد تم استخدام النسب المالية في تحليل

المؤشرات المصرفية مثل (رأس المال والاحتياطيات، الودائع، الاحتياطي والسيولة) فضلا عن ذلك فقد تم استكشاف وتحليل مدى كفاءة وقدرة المصارف التجارية في ليبيا على جذب الودائع وخلق الائتمان من خلال مقارنة بعض المؤشرات المستخدمة في هذا السياق. أما في الجزء الثاني فقد تم استخدام المنهج الكمي لتقدير العلاقة بين الائتمان المصرفي كمتغير مستقل والتنمية الاقتصادية كمتغير تابع مقاسه بالتغير في الناتج المحلى الاجمالي خلال الفترة من 2000 إلى 2013 بالاعتماد على تحليل الانحدار الخطى البسيط وذلك بمساعدة البرنامج الاحصائي E-Views.

الدراسات السابقة:

(ملاوي ، المجالى، 2003) دراسة أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الاردني خلال الفترة من (1970-2003) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المنتجة ، بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير تبادلية بين متغيري الدراسة. كما تبين أيضا وجود قوة تفسيرية للائتمان في تفسير معظم التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن. وبشكل عام، أظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي ومعنوي للائتمان على النشاط الاقتصادي الأردني.

أجريت دراسة بعنوان دور الجهاز المصرفي في ليبيا (عباس، المؤمنى، 1993) واستنتجت هذه الدراسة أن الجهاز المصرفي الليبي يعانى كغيره من المصارف في الدول النامية من قصور في معالجتة لمشاكل التخلف الاقتصادي، وما يميز هذا القصور هو عدم مساهمة المصارف في ليبيا في علاج المشاكل الحقيقية التي تعانى منها البلاد اقتصاديا.

وقام كل من (شامية ، المصري،1993)، بدراسة الجهاز المصرفي في دعم النشاط التشاركى للفترة من (1985 - 1991) وأكدت هذه الدراسة محدودية موارد المصارف التجارية، وعدم قدرتها على الاعتماد على مواردها الذاتية.

وقد تبين من خلال الدراسة التي قام بها مجموعة من الاقتصاديين الليبيين في ندوة بعنوان (الأسس العامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي)، إن المصارف التجارية في ليبيا غير مرنة على الإطلاق في التعامل مع الزبائن سواء لإغراض الإيداع أو لإغراض تلقى التسهيلات الائتمانية. وكذلك في هذا السياق اشترط تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2006 حول ليبيا إن شرط نجاح إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي يحتاج تقوية النظام المصرفي في ليبيا وذلك من خلال تحسين الإشراف المصرفي ، وإعادة هيكلة النظام المصرفي، وتحديث نظام المدفوعات الوطني، ومراجعة الهياكل القانونية والتنظيمية.

وهدفت دراسة أخرى (عبد السلام ، 2004) وهى بعنوان المصارف التجارية في ليبيا

بين الخصخصة والإصلاح، واستنتجت الدراسة إن المصارف التجارية في ليبيا تعانى من تدنى الخدمات المصرفية، كما تعانى من مشاكل القطاع العام، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تغيير ملكية وأسلوب إدارة هذه المصارف ، أو إنشاء مصارف خاصة جديدة سواء كانت ملكيتها كاملة أو بمشاركة مستثمرين أجانب.

أما دراسة (بن قدارة ،2008)، وهى بعنوان تطوير وإعادة هيكلة المصارف التجارية، فقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف التجارية في ليبيا تعانى من جملة من التشوهات ونواحي القصور يمكن تلخيصها في الخلل في الملكية، وضعف كفاءة التقنية، وانعدام الحوافر المادية، وضعف الأطر الرقابية والقانونية والقضائية. واقترحت الدراسة البرامج المطلوب تنفيذها لهيكلة وتطوير المصارف التجارية.

ولكـــن على عكـــس كل نتائـــج الدراسات السابقة أعلاه أوضحت دراسة2002 (Woldie، Dofan)، التي أجريت حول تحليل مصرف التجارة والتنمية في ليبيا، والجدير بالذكر أن هذا المصرف مملوك للقطاع الخاص في ليبيا، حيث توصلت الدراسة إلى أن كفاءة أداء المصرف كان مرضيا بكل المؤشرات، التي استخدمت في الدراسة سواء من ناحية الإدارة أو الربحية ، وتشير الدراسة إلى إن تجربة ليبيا في إعادة هيكلة البنوك كانت ناجحة للقطاع الخاص بهذا المصرف.

وتشير الدراسات الحديثة في مجال المصارف إلى أن أغلبية المصارف التي يملكها القطاع العام في الدول النامية تعانى من مشاكل تدنى الخدمات المصرفية وكفاءة الإدارة وكذلك انخفاض وانعدام أحيانا الربحية، بل أكدت عدة دراسات سابقة في هذا المجال والتي قارنت بين المصارف المملوكة للقطاع العام والمصارف الخاصة بأهمية المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية. فمثلا بينت دراسة حديثة (Mian، 2006) أجريت هذه الدراسة على (1600) مصرف في (100) من الدول النامية، وأكدت الدراسة إن أداء البنوك الحكومية ضعيف واستمرارهم في النشاط المصرفي نتيجة لدعم الحكومة.

أما دراسة (Micco،2004)، اختبرت العلاقة بين ملكية المصارف وأداء المصارف في (119) دولة. وخلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك الحكومية في الدول النامية لها إرباح متدنية، وتكلفة عالية. وأكدت دراسة أخرى مشابهة قام بها (Cornett، Tehranian، 2003) هذه الدراسة اختبرت الفرق في الأداء بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة في (16 من الدول النامية في الفترة مابين (1989- 1998) ، وأوضحت الدراسة إن البنوك الحكومية اقل ربحية، واقل رأس مال، واقل سيولة ، واقل كفاءة في الإدارة، وأعلى درجة مخاطرة في التمويل.

الإطار النظري:

تعريف المصرف التجاري:

وفقآ لإحكام القانون رقم 1 لسنة 2005 (يعتبر مصرفا تجاريا كل شركة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية ، تدفع عند الطلب ، أو في حسابات لأجل ، ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية وغير ذلك من الأعمال المصرفية)[1]. ولا تعد تجارية تلك المصارف التي يكون عملها الرئيسي التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي أو التي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطاتها الأساسية.

وتتعدد تعريف المصارف التجارية في أدبيات التمويل فيعرفها الدكتور(الهيتى،1998) بأنها مؤسسات مالية تتعامل في الائتمان، بمعنى أنها تقبل ودائع الأفراد وتقوم بتوظيف تلك الودائع في قروض، علاوة على قيامها بخلق النقود المصرفية. كما يعرف الدكتور (التويرقى ،1998) المصرف التجاري على أنة مشروع رأسمالي هدفه الآساسى تحقيق اكبر عائد ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة وذلك بتقديم خدماته المصرفية أو خلقة نقود الودائع.

أما الدكتور(رمضان،1997)، فيعرف المصارف التجارية بأنها المصارف التي تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا بمصارف الودائع واهم ما يميزها على غيرها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن المصارف التجارية هي مؤسسات مالية تتعامل في إقراض الأموال أو بمعنى أخر هي المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع من الأفراد وتقوم بتوظيف تلك الودائع في القروض، مقابل هامش ربح مجزية.

وظائف المصارف التجارية:

من أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين (Financial Intermediation)، حيث تقوم المصارف بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية، وبما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية، وطبقا للدراسات الحديثة فإن وظيفة البنوك التجارية يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي، إذا ما وفرت لها الحكومة جو المنافسة والحرية، وبصفة خاصة إذا ما سمحت للمصارف التجارية بدفع فائدة على الودائع وتقاضي فائدة على القروض بما يعكس أحوال السوق النقدية، كما أن المصارف التجارية اليوم تعتبر أحد دعائم الاقتصاد الوطني من حيث أنها تقوم بتقديم الكفالات لتنفيذ المشاريع الكبيرة، ولدورها في تمويل التجارة الخارجية، وخاصة في تقديم الآعتمادات

1 انظر المادة 65 من قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005.

المستندية التي تضمن حقوق المصدرين، هذا بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الكثيرة التي تقدمها المصارف إلى زبائنها مثل الحوالات ، وتحصيل الشيكات والكمبيالات ، وصرف المرتبات والأجور ، وتسهيل عملية الاكتتاب العام بالأسهم والسندات ، وبيع وشراء العملات الأجنبية ، وتسديد الديون وإيصالات الدفع ...الخ.

ويمكن تلخيص وظائف البنوك التجارية بشكل عام:

تقوم المصارف التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة ، والوظائف الكلاسيكية يمكن إجمالها بما يلي. (جاسم،2000)

■ خلق الودائع (النقود). تحدث عملية خلق النقود أو الودائع الجارية عندما يقوم مصرف ما بإقراض جزء من الموارد المالية ، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإعادة إيداع القرض في احد المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي ، ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تميزا لها عن الودائع الأصلية، وتعود قدرة المصارف التجارية على خلق الودائع إلى سببين:

- الثقة في قدرتها على رد الوديعة في أي وقت.
- وجود طلب على القروض التي تقدمها.

■ قبول الودائع على اختلاف أنواعها. من أهم الوظائف الأخرى للمصارف التجارية هي قبولها الودائع تحت شروط معينة، والوديعة تمثل التزاما على المصرف بصفته المودع لدية لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة، وتقسم الودائع وفقآ لحركة السحب منها إلى جارية وغير جارية.

■ منح الائتمان. تقوم المصارف التجارية بتقديم قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها السنة لرجال الأعمال والأفراد وغيرهم حتى يتمكنوا من انجاز أعمالهم على أن يقوموا برد هذه القروض وفوائدها عند حلول الأجل المتفق علية، كما تقوم المصارف ايظآ بمنح القروض لفترة متوسطة كما هو في حالة بناء المساكن أو استصلاح الاراضى إلا أن الائتمان قصير الأجل هو الذي يمثل الجزء الأكبر من الائتمان الكلى الذي تمنحه هذه المصارف.

أما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي على ائتمان وأبرز هذه الخدمات ما يلي.(مطاوع ،2005)

1 - إدارة الأعمال والممتلكات للعمـــلاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية Trust Department.

2 - تمويل الإسكان الشخصي (ينطوي على ائتمان).

3 - ادخار المناسبات.

4 - سداد المدفوعات نيابة عن الغير.

5 - خدمات البطاقة الائتمانية (تنطوي على ائتمان).

6 - تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.

7 - تحصيل الأوراق التجارية.

8 - خدمات أمناء الاستثمار.

9 - خدمات السمسرة والاستشارات المالية.

دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية:

إن للقطاع المصرفي دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية يمكن استعراضه من خلال النقاط التالية:(رمضان، 1997)

- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- المساهمة في إدخال وتوطين التقنيات المصرفية الحديثة من الصراف الآلي والحسابات المصرفية المتطورة.
- المساهمة في تنمية الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها لتكون مؤهلة لتطوير القطاع المصرفي.
- جذب جزء كبير من الأموال المكتنزة والمجمدة خارج القطاع المصرفي لكي تدخل الدورة الاقتصادية وتساهم في العملية التنموية.
- تأمين القروض اللازمة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل للعمل في القطاع الصناعي والتجاري والخدمي بحيث تساهم في إقامة وتوطين مشاريع استثمارية جديدة.
- المساهمة في حل مشكلة البطالة.

الدراسة العملية:

أولا: تحليل واقع المصارف التجارية في ليبيا للفترة من (2000-2013)

شهد السياسات الجديدة والتي تهدف إلى إعادة هيكلة المصارف لتلبى احتياجات المواطن الليبي، وتماشيا مع التطور العالمي فقد تم وضع إستراتيجية بالتعاون مع المؤسسات الدولية تستهدف تحديث النظام المالي في ليبيا، وكذلك إعادة هيكلة المصارف. تحاول هذه الورقة دراسة وتحليل وتقييم المصارف التجارية في ليبيا بغية الوقوف على واقع هذه المؤسسة ومعرفة المشاكل والصعوبات التي تعانى منها، ومن ثم إيجاد الحلول والمقترحات التي تزيد من كفاءتها. حيث تشير البيانات الواردة بتقرير مصرف ليبيا المركزي إلى أنة قد ارتفع عدد المصارف إلى (15) مصرفا في سنة 2013 وتزاول هذه المصارف نشاطها من خلال ما يقارب من (464) فرعا ووكالة مصرفية. ولأجل الوقوف على واقع المصارف التجارية في ليبيا يمكننا تفحص المؤشرات الآتية:

جدول رقم (1)يبين مؤشرات المصارف التجارية في ليبيا للفترة من (2000-2013)مليون دينار

السنة	رأس المال والاحتياطات	معدل النمو ٪	الودائع	معدل النمو٪	الاقتراض من المركزي	الاحتياطي	الائتمان	معدل النمو ٪
2000	554.2	30	7175.4	14	119.1	358.1	5561.5	8
2001	718.5	5	8197.9	2	90.2	524.0	6025.7	5
2002	751.1	4	8371.2	9	61.3	558.7	6313.0	7
2003	778.9	-1	9142.1	17	32.4	587.9	6723.9	-3
2004	771.3	27	10668.3	24	-	584.4	6510.3	-5
2005	978.3	23	13239.5	31	-	473.9	6166.6	15
2006	1200.9	38	17359.1	43	-	528.2	7067.2	16
2007	1661.4	31	24767.0	68	23.0	701.2	8191.3	29
2008	2183.4	67	41531.0	17	57.2	1061.8	10544.9	12
2009	3643.7	24	48673.0	14	51.9	1020.7	11812.7	10
2010	4517.8	-3	55313.0	6	0.0	1166.6	13044.6	-2
2011	4365.2	7	58480.0	6	0.0	1012.3	12786.5	23
2012	4653.2	0	66859.4	5	0.0	1149.2	15781.6	10
2013	4668.3	30	70281.8	14	0.0	1118.1	17343.9	8
المتوسط		20		20				10

المصدر:النشرة الاقتصادية ،المجلد 49 الربع الرابع 2009 ،مصرف ليبيا المركزي.

1. **رأس المال والاحتياطيات**: يعتبر مؤشر رأس المال من المؤشرات الهامة في تعزيز ملاءة المصارف وقدرتها على مواجهة المخاطر وحماية اكبر لأموال المودعين. حيث يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه زيادة كبيرة في رؤوس أموال المصارف التجارية في ليبيا خلال فترة الدراسة حيث ازداد رأس المال والاحتياطي من 554.2 مليون دينار في عام 2000 إلى 4.6 مليارات دينار في نهاية 2013 وبمعدل نمو قدرة 20 ٪ خلال فترة الدراسة، وقد تفسر هذه الزيادة الكبيرة نتيجة لاندماج مصرفي الجمهورية والأمة وزيادة بعض المصارف التجارية لرؤوس أموالها، على كل حال عند تحليل الأرقام الواردة بتقرير مصرف ليبيا المركزي لعام 2013 اتضح أن الأهمية النسبية لنسبة رأس المال والاحتياطات للمجموع الكلى لموارد للمصارف هي فقط 6 ٪ ، وهى تعد ضعيفة وتبرر حقيقة عدم اعتماد المصارف التجارية في أعمالها على مواردها الذاتية .

2. **الودائع:** تعتبر الودائع أهم مصادر الأموال في المصارف التجارية حيث بلغت في نهاية 2013 حوالي 70.3 مليار دينار مقابل 7.1 مليار دينار في عام 2000 أي بزيادة مقدارها 63.2 مليار دينار خلال هذه الفترة، وبمعدل نمو في المتوسط قدرة 20 ٪ خلال فترة الدراسة (2000-2013)، ويعتقد الكثيرون إن هذه الزيادة في اجمالي الودائع في المصارف التجارية قد لا تعكس بالضرورة تطورا في الخدمات المصرفية والزيادة في ودائع الأفراد، بل ترجع إلى الاستقرار المالي والنقدي الذي يشهده الاقتصاد الليبي وزيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية التي تقوم بها الدولة والمتتبع للبيانات الواردة في الجدول أعلاه يلاحظ استقرارا في اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية حتى خلال الأحداث التي صاحبت اندلاع ثورة 17 فبراير، حيث زادت هذه الودائع بنسبة 6 ٪ مقارنة بسنة 2010 . لكن المتفحص للأهمية النسبية لتركيبة الودائع حسب نوعها لعام 2009 يلاحظ أن الودائع تحت الطلب تشكل نسبة 73 ٪، تليها ودائع لأجل بنسبة 25 ٪، أما ودائع الادخار فقط 2 ٪ ويمكن تفسير صغر حجم ودائع الادخار للوازع الديني (عدم مشروعية الفائدة) وكذلك لعدم كفاءة الخدمات المصرفية، وربما أيضا يرجع ذلك لعدم وضوح مفهوم الادخار للمتعاملين مع المصارف.

3. **الاقتراض من المصرف المركزي:** يمثل اقتراض المصارف التجارية من المصرف المركزي احدئ مصادر الموارد الخارجية، حيث قد تحتاج المصارف التجارية إلى موارد إضافية لمقابلة أزمات السيولة في بعض الأحيان، ولكنة في الظروف العادية قد تكون هناك بعض محددات للاقتراض منها:

- مدى كفاية حجم موارد الودائع لدى المصارف التجارية.
- مدى الرغبة في الاقتراض من المصرف المركزي.
- شروط المصرف المركزي في الإقراض.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (1) أعلاه إلى إن الاقتراض من مصرف ليبيا المركزي كان بحدود 119.1 مليون دينار في عام 2000 ثم أخذ هذا المبلغ في التراجع إلى أن وصل 51.9 مليون دينار في عام 2009، ثم لم تشهد الفترة من 2010 إلى 2013 أي اقتراض من المصرف المركزي، وهذا يعنى أن المصارف التجارية لديها ما يكفى من مواردها المتمثلة بالودائع، وعلى كل حال يمكن يعزى تناقص الأهمية النسبية لحاجة المصارف التجارية للاقتراض من المصرف المركزي إلى زيادة حجم الودائع من ناحية والى السياسة النقدية المقيدة من قبل المركزي التي يمارسها على المصارف التجارية.

جدول رقم (2) يبين السيولة والاحتياطي القانوني في المصارف التجارية مليون دينار

السنة	أصول سائلة (1)	الاحتياطي القانوني (2)	مجموع الودائع (3)	ودائع لدى المصرف المركزي(4)	نسبة السيولة ٪(3/1)	نسبة الاحتياطي القانوني (3/2)	نسبة الاحتياطي الفعلي(3/4)
2000	2435.4	358.1	7175.4	1117.4	34	4.9	15.6
2001	2511.1	524.0	8197.9	1500.0	31	6.4	18.3
2002	2601.1	558.7	8371.2	1204.9	31	6.7	14.4
2003	3265.1	587.9	9142.1	1207.8	36	6.4	13.2
2004	6392.9	584.4	10668.3	1710.6	60	5.5	16.0
2005	9083.4	473.9	13239.5	2474.8	69	3.6	18.7
2006	11602.1	528.2	17359.1	3448.7	67	3.1	19.9
2007	18777.4	701.2	24767.0	4970.7	76	2.8	20.0
2008	33432.6	1061.8	41531.0	12969.1	81	2.6	31.2
2009	39454.3	1020.7	48673.0	12948.5	81	2.1	26.6
2010	44987.3	1166.6	55313.0	13251.5	81	2.1	23.9
2011	47513.1	1012.3	58480.0	18728.7	81	1.7	32.0
2012	53308.8	1149.2	66859.4	16839.0	79	1.7	25.2
2013	54479.8	1118.1	70281.8	16642.8	77	1.6	23.7

المصدر:النشرة الاقتصادية ،أعداد مختلفة ،مصرف ليبيا المركزي.

4. **الاحتياطي والسيولة** : من خلال الجدول رقم (2) أعلاه يتضح أن المصارف التجارية ترتفع فيها الأصول السائلة من 2435.4 مليون دينار عام 2000 أو ما نسبته 34 ٪ من الودائع إلى 54479.8 مليون دينار أو ما نسبته 77 ٪ من الودائع. هذا يعنى أن فائض حجم الأصول السائلة لدى المصارف الليبية يصل إلى 77 ٪ من حجم الودائع بمعنى آخر أن ما يتم توظيفه هو 23 ٪ من هذه الأصول و77 ٪ هو فائض سيوله ، وهذا يعكس عدم قدرة المصارف التجارية لاتخاذ تدابير سريعة لاستثمار هذه الودائع وبقيت أصول سائلة، فضلا عن ذلك كانت نسبة الاحتياطي الفعلي أعلى من نسبة الاحتياطي القانوني طيلة فترة الدراسة (2000-2013) وقد يعزى ذلك إلى:

- السياسة التحفظية التي تنتهجها المصارف التجارية وعدم قدرتها على الاستفادة من الموارد المتاحة لها.
- تخلف مؤسسات وأدوات النظام المالي الأمر الذي يقلل من الفرص الاستثمارية المتاحة للمصارف التجارية.
- غياب السوق المالية حيث تم تأسيسها مؤخرا في ليبيا.

قياس كفاءة المصارف التجارية الليبية في جذب المدخرات المحلية

تلعب المؤسسات المالية والمصرفية دورا كبيرا في تنمية الوساطة المالية ورفع الوعي الادخاري والاستثماري لأفراد المجتمع، ومن ثم جذب المدخرات المحلية وتعبئتها وإعادة تخصيصها بين القطاعات الاقتصادية وعلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومن الجدير بالذكر إن الدول النامية ومنها ليبيا تتصف مدخراتها المحلية بالمحدودة، وان السمة المميزة للادخار وأصحاب المدخرات غالبا ما تكون صغيرة ولا تكفى بالقيام بعملية الاستثمار الفردية نتيجة لصغرها من ناحية ولضعف الوعي الاستثماري لدى معظم أفراد المجتمع من ناحية أخرى. في حين أن المدخرات الكبيرة تنحصر في فئة دخليه قليلة، وبالتالي يمكننا القول أن هناك موارد مالية كبيرة والتي تتمثل في المدخرات الصغيرة التي لا تجد طريقها إلى القنوات المالية والمصرفية ومن بيانات الجدول رقم (2) يمكننا معرفة مدى قدرة المصارف التجارية في ليبيا على اجتذاب هذه المدخرات ومن ثم توظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة حيث يلاحظ من بيانات الجدول المذكور أن ثمة نمو في ودائع الأفراد (الودائع تحت الطلب) يصل إلى حوالي 44 مليار دينار خلال الفترة من 2000-2013، حيث زادت هذه الودائع من 4745.4 مليون دينار في عام 2000 إلى ما يقارب 48874.8 مليار في عام 2013 وهو مؤشر لا بإس به ويمكن أن يعزى ذلك إلى التحسن الذي طرأ على الاقتصاد في ليبيا بشكل عام، ولا يعكس التحسن في قدرة المصارف التجارية على جذب المدخرات ، وكذلك تمكنت المصارف التجارية في ليبيا من تجميع المدخرات من المودعين سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات حيث وصلت أجمالي ودائع المصارف التجارية في ليبيا حتى نهاية عام 2013 حوالي 70.3 مليار دينار. وعلى الرغم من هذا يلجا الاقتصاديون والماليون إلى مؤشرات مالية متعارف عليها في قياس كفاءة البنوك والمؤسسات المالية في جذب المدخرات وأهم تلك المؤشرات هو (نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي الودائع تحت الطلب)، فإذا كانت نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى أجمالي الودائع أقل من الواحد الصحيح، فإن ذلك مؤشر سليم على أن المصارف تمثل القناة الصحيحة التي تتم من خلالها معظم المعاملات والمبادلات المالية والقطاعات الاقتصادية المختلفة ، أما إذا كانت النتيجة اكبر من الواحد الصحيح كان ذلك مؤشرا على انخفاض كفاءة البنوك في جذب المدخرات، وباستطلاع بيانات الجدول رقم (3) أعلاه يتضح أن هناك تحسنا ملحوظا في قدرة المصارف التجارية الليبية في جذب المدخرات من الأفراد والمؤسسات خلال فترة الدراسة ، حيث يتضح خلال الفترة من(2000- 2006)، إن هذه النسبة كانت مرتفعة إذا ما قورنت بالدول الأخرى مما يدل على عدم انتشار الوعي المصرفي، واستعمال النقود بدلا من (الصكوك) لسداد

جدول رقم(3)يبين نسبة الودائع إلى أجمالي العملة المتداولة

السنة	العملة في التداول	الودائع تحت الطلب	نسبة العملة إلى أجمالي الودائع
2000	2699.2	4745.4	0.57
2001	2559.6	5706.6	0.50
2002	2613.9	6027.1	0.46
2003	2736.5	7571.3	0.30
2004	2612.7	7923.9	0.35
2005	3308.7	10719.4	0.34
2006	3932.9	12410.1	0.31
2007	4581.2	18256.3	0.19
2008	5608.3	28806.3	0.19
2009	6962.9	31206.5	0.19
2010	7609.0	33712.2	0.23
2011	14840.1	38597.0	0.38
2012	13397.0	54311.9	0.25
2013	13060.2	48874.8	0.27

المصدر:النشرة الاقتصادية ،أعداد مختلفة ،مصرف ليبيا المركزي.

الصفقات والمبادلات التجارية، أي زيادة نسبة التفضيل النقدي لدى الإفراد . ولكنة أيضا يلاحظ أن هناك تحسنا في هذه النسبة منذ عام 2007 حيث سجلت 19 ٪ مما يعنى أن هناك تغيرا في السياسات المصرفية المطبقة في المصارف التجارية في ليبيا، وزيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد، ولكنة بالرغم من هذا التحسن تعتبر مازالت مرتفعة إذا قورنت بدول أخرى مثل (كوريا 0.6 ، واندونيسيا 0.10).

قدرة المصارف التجارية في ليبيا على خلق الائتمان

تعد وظيفة منح الائتمان في المصارف التجارية الوظيفة الأساسية الثانية بعد الوظيفة الأولى وهي قبول الودائع، لما لهذه الوظيفة من دور تمويلي كبير في النشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من تنوع مجالات الاستثمار التي يمكن للمصارف أن تستخدم أموالها فيها، وذلك كون العائد فيها مضمون مقارنة بأدوات الاستثمار الأخرى، ومن الجدير بالذكر أن الائتمان النقدي في ليبيا يتكون من القروض، والسلفيات، والسحب على المكشوف (تشمل

القروض التجارية والعقارية)، وكما يلاحظ من البيانات الواردة في النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي أن التسهيلات الائتمانية قد شكلت ما نسبته 97 ٪ من أجمالي الائتمان لعام 2013 وارتفاعها دون شك يعود إلى عدم توافر مجالات استثمارية أخرى أمام المصارف التجارية. وكذلك تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (1) السابق أن القروض والتسهيلات (الائتمان) الممنوحة من المصارف التجارية نمت نموا سريعا، حيث ازداد من 5561.5 مليار دينار في عام 2000 إلى 17343.9 مليار دينار في عام 2013 أي بزيادة مقدارها 11.8 مليار خلال هذه الفترة، ولكن الجدير بالذكر هنا أن نسبة متوسط نمو القروض والتسهيلات والتي بلغت 10 ٪ خلال الفترة من 2000-2013، مقاربة بمتوسط نمو الودائع 20 ٪ لنفس الفترة يلاحظ تراجع في معدل نمو التسهيلات مقارنة بنمو الودائع وقد يعود ذلك إلى وجود منافسة في النظام المالي الليبي وهى تأسيس سوق الأوراق المالية مؤخرا . أما عن التوزيع القطاعي لهذه القروض فمن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (4) والذي يبن التوزيع القطاعي للقروض أن المصارف التجارية في ليبيا تركز في سياستها الاقراضية على قروض للأنشطة الاقتصادية (إنتاجية وخدمية) حيث شكلت ما نسبته 62 ٪ في عام 2013 بعد ما شكلت 50 ٪ عام 2000 ، وتشكل نسبة السلف الاجتماعية ما نسبته 27 ٪ في عام 2013 في حين سجلت 17 ٪ في عام 2000 مما يعنى أن سياسة المصرف في تحسن مستمر خلال سنوات الدراسة في تنويع الاقتراض، وبالتالي تخفيض درجة المخاطرة للمصرف.

جدول رقم (4)يبين التوزيع القطاعي لقروض المصارف التجارية

الغرض	2000	نسبة للمجموع	2013	نسبة للمجموع
قروض للأنشطة الاقتصادية	2802.9	50.0	10067.0	62.0
قروض عقارية	1468.9	26.0	1134.0	11.0
قروض النهر الصناعي	373.0	6.7	0.0	0.0
سلف اجتماعية	939.2	17.0	6331.6	27.0
المجموع	5584.0	100.0	17532.6	100.0

المصدر:النشرة الاقتصادية ،أعداد مختلفة ،مصرف ليبيا المركزي.

أما من حيث هيكل التمويل للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية فكما تظهر البيانات المالية الموضحة في النشرة الاقتصادية الصادرة عن المصرف المركزي عن سنة 2013، أن حجم تمويل هذه المصارف للقطاعات الاقتصادية الأساسية كالزراعة

والصناعة كان محدودا للغاية، ففي حين بلغت نسبة تمويل الصناعة إلى حجم التسهيلات حوالي(2 ٪) فقط وتراوحت نسبة تمويل الزراعة (1 ٪) حتى سنة 2013 في حين كانت غالبية التمويل لقطاع التجارة والخدمات بما يفوق (90 ٪) من حجم التسهيلات الممنوحة. هذه الهيكلية للتمويل تشير إلى ضعف الدور الفعلي للمصارف في تمويل التنمية لأن هذا التمويل يمثل أصولا غير منتجة بل بالعكس من ذلك إن هذه التمويلات استهلاكية تساعد على التضخم. وفى نفس الوقت تعكس هذه النسب المتدنية لقطاع الصناعة والزراعة من هيكل التسهيلات المقدمة من المصارف التجارية عدم تخصيص الموارد المالية المتاحة مما يؤدى زيادة الخسارة الاقتصادية وتكلفة الفرصة البديلة للاقتصاد الوطني وعدم الموازنة بين التمويل القصير والتمويل وطويل الأجل، كما أن هذا التوزيع غير الكفؤ للمواد في المصارف التجارية يحتاج وقفة جادة وذلك بان تنتهج هذه المصارف سياسة التوزيع الكفء إلى القطاعات الحقيقة في الاقتصاد كالزراعة والصناعة.

ثانيا: الجانب القياسي.

يهدف هذا الجزء من الدراسة لبيان أثر التغير في الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية (المتغير المستقل) على التغير في الناتج المحلي الآجمالى (المتغير التابع) في ليبيا كمقياس للتنمية الاقتصادية، خلال الفترة من 2000 إلى 2013. وقد استخدم البرنامج الاحصائى E-Views لتحليل البيانات الإحصائية، كما استخدمت طريقة المربعات الصغرى (OLS) بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطى البسيط والذي يأخذ شكل العلاقة التالية:

حيث:

تمثل التغير في الناتج المحلى الإجماليGDP (المتغير التابع).

تمثل التغير في القروض المصرفية الممنوحة من المصارف التجارية (المتغير المستقل).

α تمثل المقطع الثابت للنموذج.

β تمثل حساسية التغير في القروض المصرفية على التغير في الناتج المحلى الاجمالى.

تمثل الخطأ العشوائي.

وقبل تقدير البيانات المجمعة قد تم الحصول على الشكل البياني رقم (1) أدناه والذي يوضح العلاقة البيانية للمتغيرين (Y ، X) المستخدمين في هذه الدراسة عبر الفترة من 2000 إلى 2013، حيث يلاحظ عدم وجود علاقة بيانية في الشكل الموضح بين القروض المصرفية والناتج المحلى الآجمالى في ليبيا، ولكننا لا يمكننا الجزم بعدم وجود هذه العلاقة فقط من خلال هذا الرسم ولهذا سوف نقوم بتقدير النموذج.

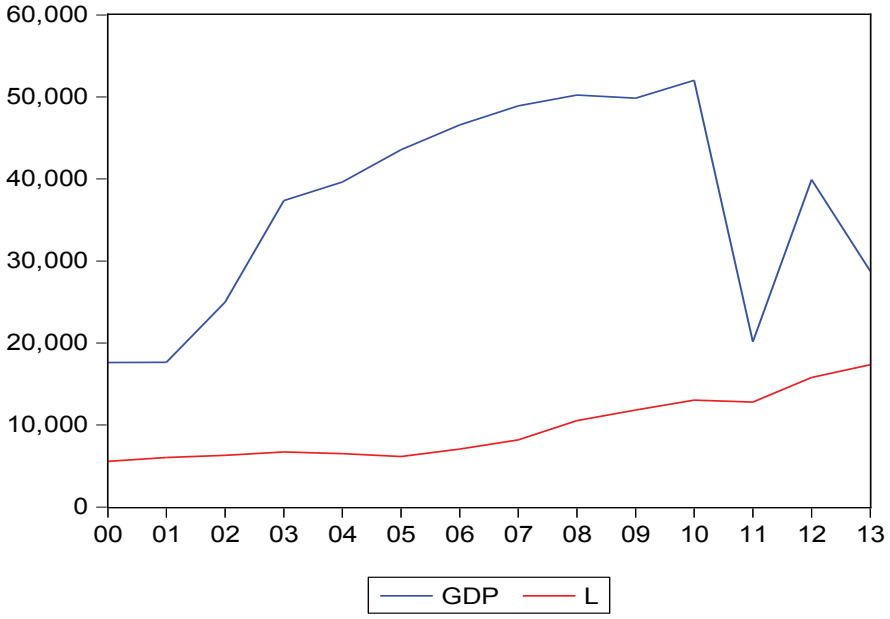

الشكل (1) يوضح العلاقة البيانية بين القروض المصرفية GDP،

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/28/14 Time: 18:11
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	31907.31	9420.517	3.387001	0.0054
L	0.526444	0.914996	0.575351	0.5757

R-squared	0.026845	Mean dependent var	36941.38
Adjusted R-squared	0.054251	S.D. dependent var	12723.81
S.E. of regression	13064.39	Akaike info criterion	21.92473
Sum squared resid	2.05E+09	Schwarz criterion	22.01603
Log likelihood	151.4731	Hannan-Quinn criter.	21.91628
		Durbin-Watson stat	.923162

تفسير النتائج:

أولا- المعايير الاقتصادية: والتي تهتم بإشارة وحجم المعلمات المقدرة (إذا أشارت النظرية إلى ذلك):

(1). إن معلمة معدل نمو القروض المصرفية إلى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) موجبة وتساوى (0.526444) وهو متوقع ولكن حجم المعلمة صغير جدا وبالتالي تأثير نمو القروض المصرفية في النمو الاقتصادي في ليبيا ضعيف جدا.

ثانيا: المعايير الإحصائية. وهى توضح مدى صحة فرض العدم أن المعلمة المقدرة تختلف إحصائيا عن الصفر، وتشمل هذه المعايير:

(1). اختبار F الذي يختبر فرض العدم وهو أن كل المعلمات تساوي صفر مقابل الفرض البديل اي المعلمات تختلف عن الصفر اى: $H0:\beta0=\beta1$ ، الفرض البديل على الأقل $\beta1$ معلمة واحدة لا تساوى الصفر. بما أن القاطع غير معنوي وبالتالي أسقط من المعادلة لم تحسب قيمة F.

(2). اختبار T يختبر فرض العدم وهو أن كل المعلمة تساوى صفر، يتبين من التحليل الكمى إن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبارT اكبر من مستوى المعنوية المحدد 0.05 مما يدل على قبول فرض العدم وبالنظر لقيمة B نلاحظ أن الزيادة بمقدار (1 ٪) في معدل نمو القروض المصرفية يؤدى إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بمقدار (0.526) مما يعنى عدم وجود اثر لنمو القروض على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

(3). اختبار معامل التحديد وهو يوضح النسبة المئوية للتغيرات التي تحدث للمتغير التابع نتيجة للتغيرات التي تقع للمتغير المستقل، وجد في هذا النموذج أن معامل التحديد يساوىR^2 = 0268.0 ومعامل التحديد المصحح R^2 = 0.054 ، وهذا يعنى أن نمو القروض المصرفية لا يفسر سواى 2.6 ٪ من التغيرات التي تطرأ على نمو الناتج المحلى الاجمالى في ليبيا.

(4). اختبار ((Durbin-Watson والتي تهتم باختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، وتعمل احصاءة دربن-واتسون على اختبار فرض العدم $H0 : P = 0$ والفرض البديل $H1:P = 0$ ، وحيث إن القيمة المقدرة لإحصاءة ديربن واتسون DW=2.92 وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

النتائج والتوصيات:

تم في هذه الدراسة استعراض وتحليل وتقييم المصارف التجارية في ليبيا ودورها في حشد الموارد وتوظيفها في القروض وذلك بتحليل ومقارنة الأرقام المتاحة عن هذه

المصارف، باستخدام المنهج الوصفي فضلا عن استخدام المنهج الكمي لتقدير العلاقة بين المتغيرين ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. انخفاض الأهمية النسبية لرأس المال والاحتياطات للمجموع الكلى لموارد المصارف التجارية، حيث شكلت ما نسبته فقط 6 ٪ وهى تعد ضعيفة وتبرر حقيقة عدم اعتماد المصارف التجارية في أعمالها على مواردها الذاتية.
2. بالرغم من الزيادة المتحققة في أجمالي الودائع خلال فترة الدراسة إلا أنة لا يعنى بالضرورة تحسنا في الخدمات المصرفية، وإنما راجع ذلك إلى التحسن في الاقتصاد بشكل عام نتيجة زيادة معدلات الإنفاق في الدولة.
3. تحتفظ المصارف التجارية في ليبيا بنسبة مرتفعة من السيولة وقد يرجع هذا إلى عدم كفاءة إدارة المصارف التجارية على الوصول بهذه المصارف إلى استثمار أموالها بصورة مثلى، ولربما راجع ذلك إلى عدم توفر قنوات استثمار متاحة للمصارف.
4. يلاحظ أن سياسة تحفظية تتبع من قبل المصارف التجارية الليبية مما يعنى أنها غير قادرة على الاستفادة من الأموال المتوفرة لديها ، أو غير قادرة على توفير قنوات استثمار لأموالها.
5. تبين من خلال قياس كفاءة المصارف التجارية في ليبيا إن الفترة من (2000-2006) تميزت بعدم الكفاءة في جذب المدخرات مما يعنى عدم انتشار الوعي المصرفي وتفضيل الأفراد للاحتفاظ بأموالهم خارج المصارف ، ولكن الفترة من (2007 - 2013) تميزت بزيادة الوعي المصرفي وزيادة كفاءة الخدمات المصرفية، ولكن على الرغم من ذلك تعتبر مازالت نسبة التفضيل النقدي مرتفعة مقارنة بدول أخرى.
6. تنتهج المصارف التجارية في ليبيا سياسة إقراض ضيقة بالرغم من توفر السيولة، كما تركز هذه المصارف في سياستها الآقراضية على القطاعات غير المنتجة مثل قطاع التجارة والخدمات، وإهمالها القطاعات الحقيقية مثل الصناعة والزراعة مما يعنى عدم كفاءة هذه المصارف في تخصيص مواردها المالية.
7. ثبوت صحة الفرضية الثانية بضعف العلاقة بين الائتمان المصرفي والتنمية الاقتصادية في ليبيا مقاسة بالتغير في الناتج المحلى الآجمالى حيث وضح النموذج أن المتغير المستقل (القروض المصرفية) لا يفسر سوى 2.3 ٪ من الناتج المحلى الآجمالى وبالتالي يتضح ضعف مساهمة المصارف التجارية في التنمية الاقتصادية في ليبيا.

التوصيات:

1. المساهمة في نشر الوعي المصرفي لتشجيع الادخار وتشجيع التعامل بالصكوك المصرفية من خلال تسهيل الإجراءات للمتعاملين مع المصارف التجارية.
2. ضرورة إعادة هيكلة ملكية المصارف التجارية وذلك بإشراك القطاع الخاص بحيث تأخذ شكل شركات مساهمة حقيقية، حتى يتمكن كثير من المساهمين من الاكتتاب فيها، خاصة بعد تأسيس سوق الأوراق المالية الليبي.
3. استكمال والتوسع في رأس مال المصارف التجارية حتى تتمكن من تقديم التمويل اللازم للأنشطة القطاعية الحقيقية في الاقتصاد حتى يتم خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
4. المساهمة في تنمية السوق المالي عن طريق إنشاء صناديق الاستثمار التي تقوم باستثمار أموالها في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى استثمار جزء من مواردها في أوراق مالية بصورة مباشرة.
5. فتح المجال أمام التسهيلات الائتمانية والقروض حتى يمكن الدفع بالنشاط الاقتصادي وفتح أفاق جديدة أمام القطاع الخاص ليتمكن من المساهمة في التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. د. احمد ملاوى، احمد المجالى، تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه، النهضة , المجلد التاسع , العدد الأول , يناير 2008.
2. د.عدنان عباس، رياض المؤمنى، دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية مع الإشارة للجهاز المصرفي في ليبيا، ندوة النظام المصرفي في ليبيا، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين،بنغازي 1993.
3. د.زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،1997.
4. د.عبدا لله شامية، وزينب المصري، دور الجهاز المصرفي في دعم النشاط التشاركى، ندوة النظام المصرفي في ليبيا، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين، بنغازي 1993.
5. د.على عبدا لسلام، المصارف التجارية في ليبيا بين الخصخصة والإصلاح، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي 2004.
6. فرحات بن اقدارة، تطوير وإعادة هيكلة المصارف التجارية الليبية، ورقة منشورة على موقع مصرف ليبيا المركزي.
7. أوراق منشورة ، ندوة الأسس العامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، الهيئة القومية للبحث العلمي،1992.
8. د.بشير التويرقى،إدارة المصارف وتطويرها، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس،1998.
9. د.نوزاد الهيتى، مؤيد وهيب، مقدمة في النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الكتب الوطنية، بنغازي،1998.

10. د.مؤيد وهيب جاسم، مقدمة في اقتصاديات المؤسسات المالية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية،طرابلس –ليبيا، 2000.
11. د.سعيد مطاوع، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، جامعة المنصورة كلية التجارة،2005.
12. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.
13. مصرف ليبيا المركزي،النشرة الاقتصادية،أعداد مختلفة

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1.Mian, a, The limits of Foreign Lending in Poor Economies, Journal of Finance 61,pp1465,2006.
2. Woldie,a.,Dofan, Analysis of The Bank of Eommerce and Development in Libya, Business School, University of Clamorgan, Pontypridd CF37 1DL,2002.
3.International Monetary Found, Country Economic Report,2006.
4.Micco, a, Bank Ownership And Performance , Inter-American Development Bank, Working Paper, 2004.
5.Cornett,m,Tehranian, The Impact of Corporate Government on Performance Comparison ,Boston College, Working paper,2003.